

إلزام «مدار» بتقديم عرض استحواذ على أسهم «ثريا»

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أنه وبالإشارة إلى تعليمات هيئة أسواق المال بشأن إجراءات الإفصاح عن عرض الاستحواذ، فإنه تم إثبات وقائع زيادة ملكية شركة المدار للتمويل والاستثمار (مدار) في رأسمال شركة دار الثريا العقارية (ثريا) والدرجة في السوق الموازي بالبورصة الكويتية، الأمر الذي ينطبق عليه حكم المادة (74) من القانون رقم (7) لسنة 2010، وأشارت إدارة السوق على الموقع الرسمي للبورصة إلى أنه يجب على «مدار» الالتزام بأحكام «العرض الإلزامي» من خلال تقديم عرض الاستحواذ الإلزامي على جميع أسهم «ثريا»، وذلك خلال ثلاثين يوما، واتباع الإجراءات المنصوص عليها في تعليمات هيئة أسواق المال بشأن «إجراءات عمليات الاستحواذ الإلزامي». وأوضح إدارة السوق أن عدم الالتزام من شأنه أن يعرض المخالف للمساءلة التأديبية وفقا للقانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية.

زادت مكاسب «كويت 15»

أسهم التوزيعات تجذب السيولة



محمد خلوصي

ضعف النشاط المضاربي وراء تراجع السيولة

كسلعة رئيسية.

● يظل تناقص السيولة بشكل مستمر في السوق نتيجة ضعف الأداء المضاربي أهم عوامل تراجع القيمة الإجمالية للتداول في الأسبوعين الأخيرين، حيث تركز السيولة على قطاعات معينة مثل البنوك والاتصالات، خاصة أن التوزيعات أكثر سخاء هذا العام، كما أن أغلبها نقدا.

وشهدت السيولة تراجعا محدودا بنهاية تعاملات الأسبوع بنسبة تصل إلى 4.5٪، إذ بلغت قيمة التداول للأسبوع المنتهي أسس نحو 111,4 مليون دينار بمتوسط يومي 22,3 مليون دينار، تراجعا من نحو 116 مليون دينار بمتوسط يومي 23 مليون دينار في الأسبوع الماضي، وأغلقت مؤشرات السوق عند المستويات التالية:

● استقر مؤشر كويت 15 عند مستوى 1105 نقاط بنسبة ارتفاع 1٪ من خلال 11 نقطة أضيفت لمكاسبه السابقة.

● ارتفع المؤشر الوزني إلى مستوى 453 نقطة محققا مكاسب 4 نقاط بنسبة 0,9٪.

● تراجع المؤشر المحفوظ لأسعار النفط، حيث خسارته 55 نقطة بنسبة 0,8٪.

● ارتفعت القيمة الرأسمالية للبورصة الكويتية إلى 30,7 مليار دينار بزيادة 3,3٪ منذ بداية العام الحالي.

شرف حمدي

واصل سوق الكويت للأوراق المالية تباين أداء مؤشراته بنهاية تعاملات الأسبوع على النهج نفسه الذي أنهى به تعاملات الأسبوع الماضي، حيث استمر تراجع المؤشر السعري وسط تراجع الزعجة المضاربية في السوق، وارتفعت المؤشرات الوزنية جراء التركيز على أسهم التوزيعات والتي تتركز أغلبها حول الأسهم التي يتكون منها مؤشر كويت 15، مما أدى إلى زيادة مكاسب المؤشر الأهم في السوق منذ بداية السنة إلى 4,3٪.

وكانت أبرز العوامل المؤثرة في مجمل أداء السوق خلال تعاملات الأسبوع كالتالي:

● استهداف أسهم التوزيعات بشكل واضح خاصة بعد صدور قرار رسمي من هيئة أسواق المال أعلنت عنه البورصة على موقعها خلال الأسبوع، أكدت فيه عدم تفسيح الأسهم بعد التوزيع النقدي، على أن يبقى التفسير قاصرا على توزيعات أسهم المنحة المجانية وزيادة رأس المال.

● استمرار التحسن المحفوظ لأسعار النفط، حيث ارتفع النفط الكويتي إلى نحو 54 دولارا للبرميل، وبارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي شهدت أسواق المال الخليجية ارتياحا كبيرا تمثل في ارتفاع أغلب مؤشراتهما كونها تعتمد على النفط

«مشاريع» تزيد حصتها في «برقان» بـ 5%

بنك برقان بنسبة 5٪، وذلك عملا بالتعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.

استقالة يوسف الماجد من «ألفكو»

من 2012-2015، وذلك نظرا لظروف تحتم عليه عدم تقلده لمنصب عضو مجلس الإدارة في أي شركة مدرجة.

«نايسكو» تبيع 3,39 ملايين دينار لـ 2014

بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 45٪ من القيمة الاسمية للسهم للسنة المالية المنتهية في آخر ديسمبر 2014. وأضافت أن إجمالي حقوق المساهمين بلغ حوالي 17,2 مليون دينار للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

أعلنت شركة مشاريع الكويت القابضة أنها حصلت على موافقة بنك الكويت المركزي لزيادة ملكية شركة المشاريع المباشرة برأسمال

أفادت شركة ألفكو لتمويل شراء وتاجير الطائرات بقبول الاستقالة المقدمة من يوسف سلطان الماجد من مجلس إدارة الشركة اعتبارا

أعلنت الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نايسكو) عن تحقيقها 3,39 ملايين دينار أرباحا في نهاية ديسمبر 2014 بربحية بلغت 60,6 فلسا للسهم مقارنة بأرباح بلغت 2,8 مليون دينار بربحية 50,2 فلسا للسهم للفترة ذاتها من 2013. وقالت الشركة إن مجلس إدارة الشركة أوصى

بالكاد استطاعت الخروج من انكماش اقتصادها في العام الماضي، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام الماضي إلى 1,5٪ لأول مرة منذ عام 2007 وبعد انكماش في عام 2013 عند -3,9٪. في حال خروج اليونان من منطقة اليورو وإعلان أفلاسهما فننوع انخفاض مؤشر الأسهم اليونانية ATG بما يقارب 745 مع تراجعات واسعة لمؤشرات الأسهم الأوروبية وتوقع ارتفاع العائد على السندات اليونانية إلى مستويات لن تمكن الحكومة من الاقتراض في الأسواق كما حدث في عامي 2011 و 2012 عندما ارتفع العائد على السندات الحكومية لأجل 10 سنوات إلى مستويات 736 مما سيجعل من الصعب جدا على الحكومة اليونانية دعم الإنفاق لتحقيق سياسة مالية تحفيزية فيؤدي ذلك للمزيد من

المنطقة ولتخفيف تلك العوائد فإن مهمته ستكون أصعب في السيطرة على عوائد سندات تلك الدول الحكومية اليونانية لتواجه عقبات جمة حيث يبلغ حجم الدين الحكومي مستوى الـ 160٪، وبالرغم من أن أكثر من نصف تلك الديون تستحق بعد عام 2030 إلا أن عليها سداد 15٪ منها في العام الحالي مما يعني أفلاس حتمي لليونان في حال عدم حصولها على المساعدات الأوروبية وفي حال أفلاسهما فإن التامين على تلك السندات سيتفعل، مما يعني ضررا لمصدري هذا التامين وذلك سيجعل مليارات من الخسائر ستعرض لها مؤسسات مالية كبيرة لا يعلم مدى انكشافها مما ينقل على الاقتصاد العالمي سلبا كتنجيب نهائية، و من ناحية أخرى فإن اليونان

ترخيص «Home business».. هل يرى النور قريبا؟

انه من الاقتراحات ان الدولة ستقوم بدفع دعم عمالة (راتب شهري) لصاحب العمل».

وأشار العنزي الى أن الترخيص ليس بحاجة الى رأسمال وذلك ما يميزه، لافتا الى انه يعتبر من المشاريع المتناهية الصغر.

وعن استخدام الاستغرام كوسيلة للتسويق، قال العنزي: «سنقوم خلال الترخيص المقترح بعمل (شحنة) لجميع من يقومون بأعمالهم المنزلية، إذ سيعرض البائع منتجاته بشكل شرعي على الانستغرام والمواقع الاخرى، وهذا ما نقوم عليه بالبرنامج».

الجدير بالذكر أن ترخيص «Home business»، مطبق منذ سنوات عديدة في جميع دول العالم، حيث أطلقته عدة شركات عالمية مثلياهو وأمازون وأبل ودي أنش آل من خلال المنزل.

من جهة أخرى، قال العنزي ان البرنامج قام بتقديم اقتراح آخر يجعل جميع العقود والمناقصات الحكومية للدولة والتي تكون تكلفتها دون الـ 70 ألف دينار، ذات أولوية لأصحاب المشروعات الصغيرة.



المشاريع المنزلية سمة عالمية في الفترة الأخيرة

مشيرا الى أن البرنامج قام بدراسات ضخمة على قوانين وتشريعات هذا الترخيص. ويضيف ان هناك لجنة مختصة بين البرنامج وجميع الجهات المختصة الأخرى تجتمع لدراسة هذا المقترح وتحويله عمليا.

وذكر العنزي ان هذا المقترح وضعت له شروط ومعايير، منها أن يكون صاحب العمل كويتي الجنسية، وأن يكتب إقرارا وتعهدا بالسماح للجهات

مشيرا الى أن البرنامج قام بدراسات ضخمة على قوانين وتشريعات هذا الترخيص. ويضيف ان هناك لجنة مختصة بين البرنامج وجميع الجهات المختصة الأخرى تجتمع لدراسة هذا المقترح وتحويله عمليا.

وذكر العنزي ان هذا المقترح وضعت له شروط ومعايير، منها أن يكون صاحب العمل كويتي الجنسية، وأن يكتب إقرارا وتعهدا بالسماح للجهات

العنزي: سنقوم

بعمل «شريعة»

لجميع من

يقومون بأعمالهم

المنزلية

في الـ «Home business»

سجلت 14,3 مليون برميل في أسبوع.. الأكبر منذ 1982

قفزة مجنونة في المخزون الأميركي تهبط بالنفط 3%

وتسمح الولايات المتحدة ببعض صادرات النفط إلى كندا منذ 1985 للاستهلاك أو التكرير داخل البلاد. لكنها لا تسمح بمثل هذه الشحنات إلى المكسيك.

وتزايدت الضغوط من أجل تخفيف الحظر على تصدير النفط الأميركي لأن طفرة الحفر المحلية على مدى الاعوام الخمسة أو الستة الماضية أدت إلى وفرة في الخام الخفيف في منطقة الخليج الأميركي حيث تقوم معظم مصافي التكرير بتكرير النفط الثقيل. وقال الرئيس التنفيذي لبيميكس الشهر الماضي: إن الشركة قد تصبح جاهزة للبدء في استيراد الخام الأميركي الخفيف في غضون أشهر بعد موافقة على طلبها.

وبمقتضى الاقتراح ستستورد بيميكس ما يصل إلى 100 ألف برميل يوميا من الخام الخفيف والمتكثفات لخلطها مع خاماتها الثقيلة في مصافي التكرير المحلية.

وفي المقابل ستحصل الولايات المتحدة على خام مكسيكي ثقيل لتكريره في مصافها النفطية.

بعد أن نزل إلى 49,97 دولارا، هذا وقد ارتفع سعر برميل النفط الكويتي في تداولات أمس سستا ليستقر عند مستوى 55,35 دولارا مقارنة بـ 54,89 دولارا للبرميل في تداولات يوم الثلاثاء الماضي وفقا للسعر المعين من مؤسسة البترول الكويتية.

من جهة أخرى، حث أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي وزارة التجارة على السماح بصادرات من النفط الخام إلى المكسيك قائلين انها ستعود بالنفع على اقتصادي البلدين كليهما. وحثت لبرا موركو فسكي رئيسة لجنة الطاقة و 20 عضوا آخرون بمجلس الشيوخ معظمهم من الجمهوريين ووزارة التجارة

بيني بريترزكر على الموافقة على طلب معلق من شركة بيميكس النفطية المكسيكية المملوكة للدولة لمبايعة نفط من الخام المكسيكي الثقيل بخام أميركي خفيف. وقالوا في رسالة تحمل توقيعاتهم: إن القوانين الأميركية الحالية «من الواضح انها تجيز مبادلات ومقايضات» يجب النفط مع المكسيك التي «يجب الموافقة عليها بدون إبطاء».



النفط الكويتي

يرتفع إلى 55,35

دولارا

منذ أن بدأت الإدارة الاحتفاظ بسجلات لمخزونات في 1982، وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت القياسي تسليم ابريل 1,67 دولار إلى 58,86 دولارا للبرميل مواصلة انخفاضها من أعلى مستوى في شهرين 63 دولارا الذي سجلته الثلاثاء كما هبط عقد الخام الأميركي تسليم مارس الذي يحل أجله اليوم الجمعة 2,05 دولار إلى 50,09 دولارا للبرميل

طوكيو - لندن - واشنطن - رويترز: هوت أسعار العقود الآجلة للنفط الأميركي بأكثر من 3٪ في التعاملات الآسيوية المبكرة أمس لتصل إلى أدنى مستوى في أسبوع قرب 50 دولارا للبرميل بعد أن أظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي زيادة حادة مفاجئة في مخزونات الخام الأميركية. وهبطت عقود الخام الأميركي الخفيف تسليم مارس نحو دولارين عن مستوى إغلاق الأربعاء لتصل إلى 50,23 دولارا للبرميل قبل أن تتعافى قليلا إلى 50,56 دولارا وأنهت عقود الخام الأميركي الجلسة السابقة على خسارة بلغت 1,39 دولار. وأظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي

صدرت بعد إغلاق الأسواق أمس الأول أن مخزونات النفط الأميركية قفزت إلى 14,3 مليون برميل الأسبوع الماضي في حين كانت توقعات المحللين تشير إلى زيادة قدرها 3,2 ملايين برميل. وإذا تأكدت هذه الزيادة في بيانات ستصدرها إدارة معلومات الطاقة الأميركية في وقت لاحق فإنها ستكون أضخم نمو أسبوعي لمخزونات النفط التجارية في الولايات المتحدة

الحكومة بين مطرقة ارتفاع العوائد للسندات السيادية ولسندان التقشف

«كافيو»: أزمة اليونان ستواصل ضغطها على اليورو



البنك المركزي الأوروبي يرفع التمويل للبنوك اليونانية ليصل إلى 68,3 مليار يورو وفي الصورة أفراد يستخدمون أجهزة الصراف الآلي في البنك الوطني باليونان في أثينا (رويترز)

الحكومة اليونانية تحقيق فوائض في الميزانية لتخفيف حجم الدين الحكومي عبر تخفيض الإنفاق. وفي المقابل يرغب الأوروبيون أيضا بإيجاد

في تقرير جديد خاص لـ«الأخبار» أعده مدير التداول في شركة كافيو للاستثمار نورس حافظ حول الأحداث الأخيرة في اليونان، قال التقرير: ما زال الخلاف مستمرا حول التوصل إلى اتفاق ينهي الجدل الدائر بشأن مطالب اليونان بتخفيف إجراءات التقشف حيث تحتاج اليونان لإيجاد حل قبل انتهاء برنامج الإنقاذ الخاص بها في نهاية الشهر الجاري. وقد تعهد المسؤولون اليونانيون على بذل كل جهد ممكن لإيجاد أرضية مشتركة بيني عليها هذا الاتفاق بشرط تحقيق آمال الناخبين اليونانيين الذين تم التعهد لهم بتخفيف إجراءات التقشف والسعي إلى دعم الاتفاقيات المتضررين من تلك الإجراءات إلى رأس عملهم. وهذا الأمر المرفوض من قبل المجموعة الأوروبية التي تشترط على